الوصية ما يجوز للحاكم امضاءه وما ينفذ الوصية كون الموصى
له صبيا فاملا كهما والذي اقول به اجازتهما وبالله التوفيق
فالمراد احمون اخر **وجاوب** عن هذا السؤال ابو محمد
القاضي ابو مي وان اخوة وكتب اذا كان الامر على ما وصفت
فالذي اقول به انه لا يمكن من ذلك من الفعل عاز عنه
واما شهادة المجبور ذي فالذي اراه واختاره من قول
اهل العلم وبعض الفقهاء عندي ان شهادته تجزئ اذا كان
عدلا وان اهل العلم اختلفوا في شهادة الابن لابيه او ابيه
وفرعي ما ذكرناه من الاختلاف اضيع وذلك انه سئل
عن الرجل يشهد لابيه او ابنه فيحمل القاضي فيقضي له
بشهادته مع يمينه او مع شاهد غيره اتراه ماضيا
وهل له ان يتعقب ذلك ويعيبه او غيره ويرده بعده فقال
اما ما كان الحاكم الذي حكم به فانه ارى ان يمضيه ذلك
القضاء ويرجع فيه فعل كما يمضيه غيره مما اخطأ ان يتبين
خطأه او رأى احسن منه قال وكما ارى الغير اذا ولي ان يقضي
وما ان يتعقبه وهو حكم جائز فرضا اختلاف الناس فيه
بعد ان اصبح فرض الحكم جائزا ولم الغيره من القضاة ونقضه
ويكيف فيما سالت عنه في شهادة المجبور ذي تجوز ويدخل
مسئلة المجبور الاختلاف فيه ايضا والذي اقول به ان شهادته
جائزة **مسئلة رابعة** له المجوابر رضي الله عنك
في رجل اوصى بثلث لقوم معينين بانفسهم معينة من يمكن
اقسامهم او غير ذلك وجعل ينفذ ذلك لرجل بعينه صماء واشهد
له بذلك الصرول ثم ان قاضي الموضع وجهه الى تنفيذ بعض
بعد ان ثبت عنده ما اوجبا توجيهه الى غير ذلك ولم ينفذ
ما جعل

ما جعل اليه تنفيذ على حسب ما اصباه له وكان المنفذ
قد قبل ذلك حياة الموصي فينفذ بعد الوصية المذكورة
بعد موت الموصي بين لنا هل تجوز شهادة المنفذ المذكور
لمن اوصى له ان احتيج الى شهادته ام لا تجوز بجميع ما
جعل له من التنفيذ المذكور بين لنا ما ترى في ذلك
جاوب وفقك الله وسددك ووفقت عليه وفيه اشكال
فان اريد بقبول القاضي له هل تجوز شهادة المنفذ في تعيين
الموصى نعم تجوز كذلك مقبول من قوله وان اريد ان يكون
المنفذ يشاهر في اهل الوصية اذا شاهر فيه سواء
وسواء اتى وجه شهادته قبل التنفيذ جاز ما يعود
قبل ان يجوز ويقضي به الشاهر الذي شهر معه فان كان مزكيا
القاضي الاخير ان يمضي مع حكمه معه الموصى له ومضى ما
فعل له وان لم يكن من هذه ذلك بطلت الوصية بعد
ايمان الورثة ان كانوا ما لكين ما ذهب منهم قاله احمد بن زياد
وجاوب عن هذا السؤال ايضا ابو محمد القاضي
ابو الحسن بن احمد وكتب اذا كان المنفذ ما ذكر فيه شيا
مما يضيق من التركة بشيء شيء. على ما بين الوصية
والمذكورة ولم يتهم في امر من شهر له وكان من اهل
العدول فجوز شهادته قاله على هذا ما **وجاوب**
ايضا عليه القاضي ابو محمد عبد الحق بن محمد وكتب
الذي يقضي به عندي تماد في العلماء في ذا الذي اعتنى
به جواز شهادته هذا ما استعمله الشيوخ ولها تقدمني
يعود هي بجواز الشاهر في هذه الحالة وفاة بقية ايمانه
والشاهد بما علم ما يجب قبل التنفيذ وكون الموصى